

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/CP.2  
2 July 2004  
ORIGINAL: ARABIC

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام  
الدورة الثانية للجنة المرأة  
اجتماع خبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ١٠)  
الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية  
بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤

الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل  
بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين  
للجمعية العامة (٢٠٠٠) من مملكة البحرين

---

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0292

---

## المحتويات

|    |  |
|----|--|
| ١  | مقدمة  |
| ٢  | الجزء الأول - لمحة عن الانجازات والتحديات في تنفيذ منهاج عمل بيجين                                     |
| ٥  | الجزء الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الانجازات والتحديات) |
| ٢٠ | الجزء الثالث - الآليات والترتيبات المؤسسية التي وضعت لدعم متابعة وتنفيذ منهاج عمل بيجين                |
| ٢٣ | الجزء الرابع - التحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية المتخذة لمواجهتها                                |

---

## مقدمة

تقع مملكة البحرين في منتصف الساحل الجنوبي للخليج العربي ، وهي عبارة عن أرخبيل يحتوي على ٣٦ جزيرة ، مساحتها الإجمالية قدرها ٧١٧,٥٠ كيلومتر مربع. وأكبر هذه الجزر جزيرة البحرين والتي تضم العاصمة (المنامة) وتمثل ٨٣% تقريباً من إجمالي مساحة جزر المملكة. وتتصل مع المملكة العربية السعودية من خلال جسر الملك فهد.

## المؤشرات السكانية

- بلغ عدد سكان البحرين في تعداد عام ٢٠٠١ ، ٦٥٠,٦٠٤ نسمة ، منهم ٣٧٣,٦٤٩ ذكور أي بنسبة ٥٧,٤% و ٢٧٦,٩٥٥ إناث أي بنسبة ٤٢,٦%.
- ويقدر عدد السكان من غير البحرينيين في ذات العام ٢٤٤,٩٣٧ نسمة ، منهم ١٦٩,٠٢٦ ذكور أي بنسبة ٦٩% و ٧٥,٩١١ إناث أي بنسبة ٣١%.
- كما تقدر كثافة السكان في عام ٢٠٠١ ب ٩٠٣ نسمة لكل كيلومتر مربع.
- وتعتبر نسبة الحضر الى الريف مرتفعة بالنسبة لجميع المناطق في البحرين نظراً للتوسعات العمرانية بالمدن الجديدة ، حيث بلغت نسبة الحضر في عام ٢٠٠١ - ٨٧,٠٧%.

## الجزء الأول لمحة عن الإنجازات و التحديات في تنفيذ منهاج عمل بيجين

### أولاً- لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

دخلت مملكة البحرين مرحلة جديدة بتولي صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في ٦ مارس ١٩٩٩ ، واكتسبت هذه المرحلة توجهها الواضح بطرح المشروع الإصلاحى لجلالة الملك حيث قامت المملكة بإضفاء الشرعية على الدور التنموي للمرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها :

- حرص ميثاق العمل الوطني على تأكيد المساواة بين الرجل و المرأة فنص في الفصل الأول على أن المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس ، كما أكد على دعم الدولة لحقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة لحماية الأسرة وأفرادها. وكفل توفير فرص العمل لكل مواطن ، والتمتع بحق المشاركة في الشؤون العامة والحقوق السياسية رجالا ونساء في البلاد بدءاً بالحق الانتخابي والترشيح.
- جاء دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ وحرص على النص في الفقرة (ب) من المادة الخامسة على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .
- صدر الأمر الأميري بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة.
- وانضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ الذي كان له الأثر في عمل المملكة على تعديل القوانين السارية بما يتواءم وأحكام الاتفاقية وما تضمنته من تحفظات من جانب المملكة.
- ومن باب مراعاة ما ورد في الدستور البحريني و اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة من بنود تم إصدار قوانين وتطوير وتعديل مجموعة من القوانين الأخرى النافذة ، (قانون الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، مرسوم بقانون ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المعاملات الالكترونية، التوقيع على اتفاقية الحكومة الالكترونية مع شركة (IBM) في مارس ٢٠٠٤ ، قانون التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد، قانون مباشرة الحقوق السياسية، قانون مجلسي الشورى (الذي أصبح يضم ٦ نساء) والنواب، قانون السلطة القضائية والتعيينات الجديدة التي عرفها الجهاز القضائي والتي تصب في صالح المرأة والأسرة.
- بالإضافة إلى مشاريع قوانين وتعديلات قوانين تناقش الآن على المستويين البرلماني والحكومي مثل (قانون التعليم، قانون الخدمة المدنية ، قانون العمل، العمل في القطاع الأهلي، الصحة العامة، التأمينات الاجتماعية، قانون التقاعد، إلزامية الفحص قبل الزواج، البيئة).
- تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في أغسطس ٢٠٠١ و هو الجهة الرسمية المعتمدة في كل ما يتعلق بشؤون المرأة يتبع مباشرة صاحب الجلالة الملك، و قد صدر عنه عدد من التوصيات التي من شأنها أن تقلص فجوة التمييز بين الجنسين بما يتناسب مع الدستور و

الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حالياً وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة.

وانطلاقاً من تعهدات المملكة التي وردت في التقرير الوطني للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (بيجين ٥+) يونيو ٢٠٠٠، واستناداً على خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة والأهداف الإنمائية للألفية و تنفيذاً للمجالات الـ ١٢ الواردة بمنهاج عمل بيجين فقد تم تحقيق بعض الإنجازات في معظم المجالات منها:

- **المرأة و الفقر:** عملت الدولة على إزالة أسباب الفقر بتدريب أبناء الأسر المحتاجة لتحويلها إلى أسر منتجة، وإنشاء أسواق جديدة لتصريف منتجات تلك الأسر، وفي نطاق تفعيل بعض القرارات والتشريعات المدنية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين فقد صدرت قرارات من السلطة التنفيذية لرفع الرواتب و تعديل العلاوات بحيث تشمل الجنسين سواء في القطاع العام أو الخاص إضافة إلى التوسع في مشروع القروض للمشاريع المتناهية في الصغر (الميكروستارت) بالنسبة للجنسين.
- **المرأة والتعليم:** استكملت المملكة جهودها في مجال النهوض بالعملية التعليمية التي تنطلق من المادة السابعة من الدستور حيث أعدت وزارة التربية و التعليم خطة استراتيجية للنهوض بالتعليم تقوم على أساس مجانيته و إتاحتها للجنسين، كما تم إطلاق مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل حيث تبنى جلالتة استراتيجية الوزارة الهادفة إلى التوسع في استخدام الانترنت و توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في جميع مراحل التعليم بالنسبة للجنسين فضلاً عن ذلك فإن المتتبع للتعليم الجامعي يلاحظ ارتفاع نسبة التحاق الطالبات في جميع المراحل التعليمية و صولا للتعليم الجامعي.
- **المرأة والصحة:** اعتمدت وزارة الصحة استراتيجية جديدة تعتمد على مقارنة النوع الاجتماعي و عززتها بخطة عمل للسنوات الأربع القادمة لتدعيم تنفيذها هذا وقد تم اصدار الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية و استراتيجية تطوير التكنولوجيا في الوزارة، وتم تشكيل لجان وطنية مع القطاعات الحكومية و غير الحكومية لضمان تنفيذ الخطط و البرامج الوطنية للصحة التي تقوم على قاعدة المساواة بين الجنسين.
- **المرأة ومواقع اتخاذ القرار:** للمرأة البحرينية وجود في السلطات الثلاث (التشريعية و التنفيذية و القضائية) فقد شاركت في لجنة اعداد ميثاق العمل الوطني و شاركت في عملية الاستفتاء علي الميثاق كما حرصت المملكة على تواجد المرأة في مجلس الشورى (و هو أحد فرعي المجلس الوطني) و شاركت في الحياة السياسية حيث مارست حقها في الانتخاب و الترشيح أثناء الانتخابات البلدية و البرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٢ و ترأست لجان انتخابية. والمرأة البحرينية تتبوأ مناصب قيادية في القطاعين العام و الخاص كوزيرة، سفيرة، رئيسة جامعة وكييل مساعد للوزارة، و مديرة وفي مجال السلطة القضائية تبوّت المرأة مركز وكييل نيابة.
- **المرأة والاقتصاد:** ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث دخلت قطاعات جديدة وتولت وظائف كانت في السابق حكراً على الرجل بما أدى إلى زيادة حصتها من إجمالي القوى العاملة المنتجة. و قد اهتمت الدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القوانين التي أصدرتها والتي تعني بالاقتصاد وسوق

العمل كقانون الشركات التجارية وقانون السجل التجاري وقانون التجارة وقانون العمل في القطاع الأهلي.

- ومن الجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للمعلومات قد وقع في ديسمبر من عام ٢٠٠١ على اتفاقية إحصائيات النوع الاجتماعي و تم بناء مكتبة الكترونية نشرت على صفحة البحرين الحكومية، كما تم تنفيذ التعداد السكاني الثامن في عام ٢٠٠١ وفقا لإحصائيات النوع الاجتماعي هذا بالإضافة إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مسح لمؤشرات الألفية في يناير ٢٠٠٢م.

#### ثانيا: لمحة عن الفجوات والتحديات المتبقية لبلوغ تمكين المرأة والمساواة

- **في مجال المرأة والفقر:** إنشاء قاعدة بيانات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي لرصد الواقع الاقتصادي للمرأة البحرينية.
- **في مجال المرأة والتعليم:** يبرز التحدي القائم في كيفية المحافظة على مستوى انتشار التعليم كما وكيفا في ظل النمو السكاني المضطرد و مواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.
- **في مجال المرأة و الصحة:** ضرورة مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية إضافة إلى كيفية التقليل من انتشار الأمراض المزمنة كأمراض القلب و الشرايين ، السرطان ،أمراض الدم الوراثية وفقر الدم الحديدي(خصوصا بين النساء). أما التحدي الأخير فهو في كيفية رفع الوعي المجتمعي بالنسبة لاتباع أنماط الحياة الصحية.
- **في مجال المرأة واتخاذ القرار:** إن الحاجة ماسة إلى مقارنة إحصائيات النوع الاجتماعي في الهياكل التنظيمية لوزارات ومؤسسات الدولة وأثناء رصد الميزانيات و التخطيط و كذلك خلق ثقافة مجتمعية تقبل وجود المرأة و تدعمه عن طريق إتباع سياسة إعلامية محددة في هذا المجال.

إن ما جرى و يجري في مملكة البحرين من إصلاحات و قوانين و إجراءات ، دليل على أن المملكة تأخذ بعين الاعتبار إعلان الألفية و أهدافه الإنمائية كإطار وطني للتنمية.



## الجزء الثاني التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الإجازات و التحديات)

سيتناول هذا الجزء السياسات والتغييرات التشريعية والبرامج المنجزة، كما سيتناول هذا الجزء أيضا العقبات والتحديات المتبقية وذلك في المجالات التالية:

- ١- مجال المرأة والفقر
- ٢- مجال المرأة والتعليم
- ٣- مجال المرأة والصحة
- ٤- مجال المرأة والعنف
- ٥- مجال مواقع اتخاذ القرار
- ٦- المرأة والاقتصاد
- ٧- المرأة والإعلام
- ٨- المرأة والبيئة
- ٩- الطفلة الأنثى

وسوف تكون منهجية العرض في تلك المجالات وفقا للترتيب التالي:

ألف- عرض للسياسات والتغييرات والبرامج التشريعية والمنجزة التي اتخذت في كل مجال من المجالات المذكورة وذلك من خلال إيضاح النقاط التالية:

١- التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة.

باء- عرض للعقبات والفجوات والتحديات المتبقية.

أولاً- المرأة والفقر

ألف- السياسات والتغييرات والبرامج التشريعية والمنجزة

تعمل مملكة البحرين على كفالة الضمان الاجتماعي وحماية المواطنين من الجنسين من الفقر ، فقد نصت الفقرة ج من المادة الخامسة من الدستور " على أن تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفقر (دستور ٢٠٠٢ الجريدة الرسمية عدد خاص ٢٥١٧)، حيث جاءت مملكة البحرين في الترتيب الأول عربيا حسب ترتيب دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ م وفي المرتبة سبعة وثلاثون عالمياً.

وهذا كله نتاج ما تقوم به الدولة من سياسات وبرامج تشريعية متعددة لرفع مستوى المعيشة وتحسين أوضاع الأسرة البحرينية يذكر منها :

١- صرف معونة شهرية للايتام والأرامل (مكرمة ملكية).

٢- توزيع مبالغ مالية لعشرة آلاف أسرة بحرينية (مكرمة ملكية).

٣- اصدار القرارات والتشريعات التي تعنى برفع مستوى المعيشة مثل:

- (أ) قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن رفع الحد الأدنى للرواتب الأساسية لموظفي الحكومة المدنيين .
- (ب) تعديل بعض العلاوات مثل علاوة الانتقال لموظفي الحكومة المدنيين بموجب القرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ .
- (ج) القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٣ بمنح العلاوة الاجتماعية للموظفة البحرينية العاملة في الحكومة حتى ولو كان زوجها يعمل في ذات القطاع.
- (د) القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن إجراء تخفيض في رسوم الكهرباء للاستهلاك المنزلي للمواطنين .
- (هـ) قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين تعنى بتطوير الخدمات القائمة وتحديثها لمواكبة المتطلبات في المرحلة القادمة والتي تلتزم بتفعيل مشاركة جميع القطاعات .
- (و) صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١١٥٦-٠١ الصادر في اكتوبر ٢٠٠١ والخاص بقصر المهن البسيطة على العمالة البحرينية من الجنسين .

هذا بالإضافة إلى مجانية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من خدمات صحية وتعليم في مراحله الإلزامية.

#### ١- التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة

قامت المملكة انطلاقاً من خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ في مجال القضاء على الفقر والحد من أسبابه وتخفيف آثاره باتخاذ التدابير والبرامج والمشاريع التالية:

- تم إعداد دراسة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية تتعلق بالحد الأدنى للأجور بحيث.
- طبقاً للحسابات القومية الصادرة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني يتضح أن نصيب الفرد البحريني من ناتج الدخل المحلي الاجمالي (دينار بحريني) قد ارتفع إلى ٤٠٧١ دينار بحريني أي ١٠٧٤٧ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ وبالتالي فإن مملكة البحرين لا تعتبر من الدول التي تصنف تحت خط الفقر.
- وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ٢٠٠١ البرنامج الوطني لتوظيف وتأهيل البحرينيين بهدف تأهيل وتدريب وتوظيف المواطنين من العاطلين من الجنسين وتضمن هذا البرنامج المشروعات التالية:
- تقديم دعم مالي بواقع ١٠٠ دينار (٢٦٤ دولار أمريكي) في الشهر للشخص المتزوج من الجنسين و ٧٠ دينار (١٨٥ دولار أمريكي) للفرد غير المتزوج من الجنسين.

- تنفيذ مشروع تشغيل وتدريب الباحثين عن عمل بمعدل ٢٠٠٠ مواطن كل عام.

كما سعت حكومة البحرين انطلاقاً من التزامها بالوفاء بالعهود التي قطعتها على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة إلى تشجيع مساهمة المواطنين في العملية التنموية وتبني مشاريع تهدف إلى تشجيع المواطنين على العمل الحر وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- (أ) التوسع في مشروع القروض المتناهية في الصغر (الميكروستارت) .
- (ب) التوسع في مشروع الأسر المنتجة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة ٤٠٠ أسرة شكلت المرأة ٦٥% من هذا العدد.
- (ج) ومن أجل تسهيل حصول المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود على القروض الميسرة قام بنك التنمية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض للراغبين في القيام بمشاريع اقتصادية للجنسين على حد سواء .
- (د) ومن أجل إيجاد فرص وظيفية للشباب من غير الأسر المتلقية للمساعدات المالية انتهجت بعض الوزارات الحكومية وبعض الشركات تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١١٥٦-٠١ الصادر في أكتوبر ٢٠٠١ بالتعاقد مع الشركات والمؤسسات و إلزامها بتوفير عمالة وطنية للوظائف البسيطة التي توفرها تلك الشركات والمؤسسات للوزارات الحكومية بنسبة ١٠٠%.
- (هـ) إشراك المزيد من الأسر التي تتلقى مساعدات من وزارة العمل والشئون الاجتماعية في أرباح وأسهم الشركات المملوكة للدولة مثل شركة عقارات السيف (الجريدة الرسمية العدد ٢٤٠٦).
- (و) إلغاء نصف الأقساط عن المستفيدين من الوحدات الإسكانية والقروض التي توفرها الدولة حيث وصل عدد المستفيدين ١٠ آلاف مواطن من الوحدات السكنية و ٢٥ ألف مواطن من القروض (قرار وزاري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٢) .
- (ز) إعفاء الأسر المتوفى عائلها من باقي الأقساط والديون المستحقة للدولة واستفاد من هذا القرار (٥٩٠) أسرة بمبلغ سبعة ملايين دينار بحريني .
- (ح) قامت وزارة العمل من خلال المجلس الأعلى للتدريب المهني والمجالس النوعية بمختلف تخصصاتها بوضع خطة للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تهدف إلى تنمية وتطوير القوى العاملة الوطنية وتأهيل وإرشاد عاطلين عن العمل وذلك للمساهمة في القضاء على البطالة من الجنسين.

#### باء- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

- تحقيق مزيد من النهوض الاقتصادي والاجتماعي يهدف تأمين الاحتياجات الأساسية والاستمرار في النهوض بمستوى معيشة المواطنين من الجنسين.
- توفير بيانات احصائية عن الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل اكثر تفصيلا.

## ثانياً- المرأة والتعليم

### ألف- السياسات و التغيرات و البرامج التشريعية و البرامج المنجزة

نصت المادة السابعة /أ من الدستور على " أن ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون ، وعلى النحو الذي يبين فيه ، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية ". ويجرى حالياً استكمال الاجراءات لقانون التعليم و تعديلاته،قانون التعليم العالي وكادر المعلمين لدى السلطة التشريعية.

#### ١- التدابير و البرامج و المشاريع المنجزة

- ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام بنسبة ١٤% عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حيث زادت الميزانية المخصصة للتعليم من ٩٧ مليون دينار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ الى ٩٧,٥١٥,٠٠٠ خلال العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- وصلت نسبة الاستيعاب الصافية في المرحلة الابتدائية إلى نسبة قياسية و هي ١٠٠%.
- تم الإعلان عن مشروع جلاله الملك لمدارس المستقبل و الذي يهدف إلى تطوير مهارات الطلبة(من الجنسين) في مجال التكنولوجيا الحديثة و التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.
- الموافقة على إنشاء مركز للقياس و التقويم و مركز رعاية الموهوبين و الأندية الطلابية.
- تشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية و حتى المرحلة الجامعية حيث تشكل الطالبات نسبة ٦٧,٢% من مجمل طلبة جامعة البحرين.
- توظيف تقنية المعلومات والاتصال بهدف رفع مستوى التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الابتدائية ، وتحقيق مستوى عال في كفايات التقنية في ٨ مدارس ابتدائية.
- تطبيق مشروع مختبرات الحاسوب في مدارس التعليم الإعدادي في ١٢ مدرسة للبنين والبنات.
- دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين في المدارس الحكومية.

#### (إ) النتائج المتحققة

- انخفضت معدلات الأمية من ٥% عام ٢٠٠١ الى ٢,٧% في الفئة العمرية من ١٠-٤٤ عام في عام ٢٠٠٣. (جدول الأمية المرأة والرجل)
- بلغ معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ٩٩,٢٩%.
- وصلت نسبة إجمالي الطلبة إلى الطالبات في المدارس الحكومية و الخاصة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٩,٥%.

## باء- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

- الاستمرار في المحافظة على نسبة انتشار التعليم مع النمو السكاني المضطرد وتجويد نوعيته ليتناسب مع حاجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بشكل أفضل.
- الاستمرار في ربط التعليم بسوق العمل و احتياجات التنمية و الاهتمام بالمعلمين و مراجعة أوضاعهم المهنية و الوظيفية و تدريبهم بشكل مستمر بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

## ثالثاً- المرأة والصحة

### ألف- السياسيات والتغيرات التشريعية والبرامج الناجحة

- تضمن النصوص التشريعية توفير الرعاية الصحية على أساس تساوي الرجل والمرأة في الحصول على تلك الخدمات. وتمتع المرأة في المملكة بجميع تلك الخدمات بصورة مجانية.
- جاء في المادة (٨) من دستور ٢٠٠٢ م "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، و تعنى الدولة بالصحة العامة و تكفل وسائل الوقاية و العلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات و المؤسسات الصحية".
- كما تم إصدار مرسوم أميري لعام ١٩٩٥ بالتحكم في تسويق بدائل لبن الأم وقد تبنت البحرين المدونة الدولية للتحكم في تسويق وترويج بدائل لبن الأم وذلك حفاظا على صحة الأطفال دون الثانية من العمر وتغذيتهم تغذية جيدة.
- ويجري حالياً مناقشة مشروع قانون الفحص الالزامي قبل الزواج ومشروع قانون التأمين الصحي على غير البحرينيين لدى السلطة التشريعية.

### ١- التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة

- وانطلاقاً من اهتمام المملكة بالآثار السلبية للأمراض على صحة المواطن البحريني فقد اتخذت المملكة التدابير التالية لتعزيز الصحة بين الجنسين:
- إنشاء اللجنة الوطنية للإيدز بموجب القرار رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية - العدد ٢١٨٥)
- إنشاء اللجنة الوطنية للمسنين بموجب القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية - العدد ١٥٩٤)
- إنشاء اللجنة الوطنية لحماية الطفل بموجب القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩ (الجريدة الرسمية - العدد ٢٣٨١)

- تنفيذ مشروع تدعيم الطحين بالحديد على مستوى المملكة وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والقطاع الخاص، حيث أوضحت الدراسات المبدئية بعد سنة من تنفيذ المشروع انخفاض ملحوظ في نسبة الإصابة بفقر الدم الحديدي .
- وضع خطة وطنية تمتد إلى خمس سنوات للحد من الأمراض المزمنة والعوامل المؤدية إليها كالسمنة وارتفاع ضغط الدم و السكري وذلك بالتعاون مع مكتب وزراء صحة الخليج ومنظمة الصحة العالمية والمكتب الإنمائي للأمم المتحدة .
- تطبيق مشروع إدخال المشروبات الصحية في وجبات الأطفال ( ٢٠٠٢ ) لدى مطاعم الوجبات السريعة كالحليب والعصير بدلا من المشروبات الغازية .
- تنفيذ مشروع المحافظات الصحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .
- زيادة عدد المراكز الصحية إلى ٢٢ مركزا صحيا والتي تقدم جميع خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للمرأة طيلة فترة حياتها .
- تنفيذ برنامج التمنيع الموسع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .
- تم اعتماد الإستراتيجية للصحة المدرسية والتي من خلالها يتم تقديم خدمات التوعية والتغذية والتطعيمات وخدمات الأسنان للفتيات.
- تعيين ٢٠ ممرضة صحة مدرسية بالمدارس الحكومية.
- تعيين ٢٢ متقفة صحية تم توزيعهن على جميع المراكز الصحية.
- تضمين مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج المدرسية بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة البحرينية.
- مراعاة النوع الاجتماعي في الإحصائيات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة.
- فحص جميع طلبة المدارس الثانوية ذكورا وإناثا عن أمراض الدم الوراثية. وعمل برامج توعية مكثفة لأهمية الفحص قبل الزواج مما ساهم في زيادة الإقبال على الفحص قبل الزواج من ٦% في عام ١٩٩٦ إلى ٣٨% لعام ٢٠٠٢ م .
- ارتفع عدد النساء اللاتي يحتلن مناصب تنفيذية عليا ليلبلغ ٢١,٧% من نسبة المرأة العاملة بالصحة ، والتي تشكل ٥٥% من القوى العاملة في هذا المجال.
- ارتفع معدل العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٣. ٨ وذلك بمعدل ٧٦,٣ عند النساء و ٧٢,١ عند الرجال .
- بقي معدل الوفيات العام (٣ لكل ١٠٠٠ من السكان ) ثابتا على مدى ٣ سنوات متتالية .
- انخفض معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة (١٥ - ٤٤ ) إلى ٢,٥ طفل .
- انخفض معدل المواليد إلى ٢٠,١ لكل ١٠٠٠ من السكان في العالم ٢٠٠٢ م مقارنة بـ ٢٠,٣ في عام ١٩٩٨ م .
- انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٧ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان .
- انخفض معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة إلى ٨,٩ لكل ١٠٠٠ من السكان .

- انخفض معدل وفيات الأمهات إلى ١٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي أي بمعدل ٢ - ٣ حالة وفاة في العام ترجع في مجملها إلى مضاعفات الإصابة بمرض فقر الدم المنجلي .
- بلغت نسبة المواطنين الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب ١٠٠ % .
- ارتفعت نسبة التطعيم إلى أكثر من ٩٨% بين الأطفال .

#### باء- العقبات والفجوات المتبقية

- خفض نسبة الإصابة بأمراض الدم الوراثية.
- خفض معدلات الإصابة والوفاة من الأمراض المزمنة كالقلب والشرابين التي تشكل ٢٨,٦٥ من الوفيات وداء السكري والسرطان الذي يشكل ١٣,٧% من الوفيات .
- خفض معدل الإصابة بفقر الدم الحديدي لدى الأطفال والمراهقين والبالغين خصوصاً من النساء .
- رفع الوعي بأهمية تعزيز أنماط الحياة الصحية.
- رفع الوعي بأهمية الفحص الدوري للنساء.
- تطبيق الفحص الإلزامي للزواج.
- مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية و الذي ارتفع من \$٢٢٧ عام ١٩٩٩ إلى \$٢٨٠ في عام ٢٠٠٢ م .

#### رابعاً- المرأة والعنف

##### ألف- السياسات و التغييرات و البرامج التشريعية المتخذة

- التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٢م.

##### ١- التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة

- فتح مكاتب في محافظات المملكة لتلقي شكاوي المرأة بالتنسيق مع المجلس الاعلى للمرأة.
- انشاء مكتب الارشاد الاسري التابع لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية.
- تنظيم العديد من المحاضرات و ورش العمل لرفع وعي المرأة بحقوقها ووعي المجتمع بحقوق المرأة.
- فانطلاقاً إلى المستويات التعليمية التي يتمتع بها أهل البحرين ، فإن حالات العنف التي تتعرض لها المرأة قليلة وهي في انخفاض مستمر .
- انخفضت جرائم الاغتصاب من ٣١ حالة عام ٢٠٠١ إلى ١٦ عام ٢٠٠٣ .
- انخفاض جرائم هناك العرض و الاعتداء من ٢١ حالة عام ٢٠٠١ إلى ١١ حالة عام ٢٠٠٣ .

## باء- التحديات والعقبات المتبقية

- قلة الإحصائيات و الدراسات التي تبين مدى تعرض المرأة للعنف الأسري.
- تدريب وتأهيل القائمين على متابعة حالات العنف الموجهة إلى كيفية التعامل مع هذه القضايا.
- التأهيل النفسي والاجتماعي للمتعرضات للعنف الأسري.

## خامساً- المرأة ومواقع اتخاذ القرار

### ألف- السياسات و التغييرات و البرامج التشريعية المتخذة

حققت المرأة البحرينية في السنوات الخمس الماضية العديد من الإنجازات التي شكلت منعطفاً هاماً في تاريخها.

- أكد الدستور البحريني ٢٠٠٢ على حق المرأة في المشاركة السياسية، فقد جاء بالفقرة (٥) من المادة ١ "للمواطنين (رجالاً و نساء) الحق في المشاركة في الشؤون العامة و التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب و الترشيح".
- صدر القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية حيث جاء في المادة الأولى منه " للمواطنين رجالاً و نساءً حق إبداء الرأي في كل استفتاء يجري طبقاً لأحكام الدستور و انتخاب أعضاء مجلس النواب". (الجريدة الرسمية العدد ٢٥٣٨)
- صدر المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى و النواب مؤكداً على حق المرأة في الترشيح و الانتخاب لعضوية مجلس النواب، و لم يفرق بين الجنسين في حق التعيين كعضو في مجلس الشورى. (الجريدة الرسمية العدد ٢٥٣٨)
- صدر مرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون البلديات ، متضمناً حق المرأة في الانتخاب و الترشيح للمجالس البلدية. (الجريدة الرسمية العدد ٢٥٠٨)

### ١- التدابير و البرامج والمشاريع المنجزة

- شاركت المرأة البحرينية في لجنة اعداد ميثاق العمل الوطني (٦ نساء مقابل ٤٠ رجل) ثم شاركت في عملية الاستفتاء التي جرت على الميثاق حيث نال موافقة ٩٨,٤% ممن لهم حق التصويت من الجنسين عام (٢٠٠١).
- شاركت المرأة في لجنة تفعيل الميثاق وكان لها دور بارز في اللجان القانونية والتشريعية على هذا الصعيد.
- تعيين ٦ عضوات في مجلس الشورى و هو أحد فرعي المجلس الوطني.
- شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية و النيابية (٢٠٠٢) كمرشحة وناخبة حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية ٥١%، و في الانتخابات البرلمانية ٤٧,٧%



- المرأة البحرينية تحتل عدداً من المناصب القيادية التنفيذية في القطاعين العام و الخاص :
- عينت سفيرة للمملكة في فرنسا عام ٢٠٠٠ و عينت أمين عام للمجلس الأعلى للمرأة بدرجة وزير عام ٢٠٠١ و عينت رئيسة لجامعة البحرين عام ٢٠٠٢ وعينت أول وزيرة للصحة على مستوى العالم العربي عام ٢٠٠٤ ، كما عينت أربع عميدات بجامعة البحرين عام ٢٠٠٤ وبلغ عدد وكيلات الوزارة خمس وكيلات، وعينت عدد من وكيلات النيابة حيث بلغ عددهن اربع وكيلات نيابة هذا بالإضافة الى بلوغ عدد المديرات بالدوائر الحكومية بالمملكة الى واحد و ثلاثون مديرة.
- تضاعف عدد النساء في المناصب القيادية أكثر من ٣ مرات بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١ حيث كان العدد ٧٨٠ و ارتفع إلى ٢١٠٠ في عام ٢٠٠١ .
- تشارك المرأة في عدد من اللجان الهامة مثل لجنة متابعة دراسة خصخصة قطاع الكهرباء و الماء و لجنة إعادة النظر في التظلمات الخاصة بالمعاملات التجارية. "(الجريدة الرسمية العدد ٢٥٧٤-٢٥٨٠-٢٥١٢)، واللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية والخاصة بمعادلة ودراسة المؤهلات العلمية والاعتماد الاكاديمي.

#### باء- التحديات والعقبات المتبقية

- خلق ثقافة مجتمعية تؤمن بدور المرأة القيادي.
- استمرارية تفعيل الحقوق الواردة في الدستور و المواثيق الدولية والتي تكفل للمرأة المساواة.
- تعزيز قدرات المرأة لتمكينها من تبوء المناصب القيادية.

#### سادساً- المرأة والاقتصاد

##### ألف- السياسات والتغيرات والبرامج التشريعية والبرامج المنجزة

- نص الدستور الصادر عام ٢٠٠٢ في الفقرة ب من المادة ٥ على ان تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة و عملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية و الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- يكفل قانون العمل و القوانين المعدلة له الصادر بالمرسوم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ المساواة بين المرأة والرجل في تعريف الموظف والمساواة في الاجر، حيث نص على أنه "يقصد بلفظة عامل، كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر أياً كان نوعه لدى صاحب عمل وتحت إدارته و إشرافه".
- أفرد قانون العمل بعض الحقوق للمرأة من أجل مساعدتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية و مسؤوليات العمل مثل (إجازة الامومة -ساعة الرضاعة-الإجازة بدون راتب لرعاية الطفل-إجازة عدة الوفاة) المواد (٦١-٦٣) من قانون العمل.
- لا يتم توظيف المرأة في المهن الخطرة و المضرة بالصحة أو الليلية ( من ٨ مساءً - حتى ٧ صباحاً) طبقاً لمواثيق العمل الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين "(الجريدة الرسمية العدد ١٢٣٨-١١٨٨).

• قانون السجل التجاري الصادر بالمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٦١ لا يميز بين الجنسين في شروط الحصول على السجلات التجارية.

• قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ لم يفرق بين الجنسين في تأسيس والاشتراك في تأسيس الشركات التجارية و تولي مناصبها الإدارية. "(الجريدة الرسمية العدد ٢٤٨٢)

#### ١ - التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة

• بلغت نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل المحلية ٣٤,٧٣% عام ٢٠٠١ بينما كانت النسبة المناظرة عام ١٩٧١ تبلغ ٥,١٤%.

• زادت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٨٣,٤% خلال ٣ عقود.

• بلغت نسبة عمل الإناث في قطاع الخدمة المدنية (الحكومي) ٤٠,٢% في عام ٢٠٠٢م.

• بلغت نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخاص ٤٨,٦١% من إجمالي النساء العاملات مقابل ٤٨,١٦% للذكور في عام ٢٠٠١م.

• بلغت نسبة عمل المرأة في القطاع العام ٤٨,٨٧% من إجمالي العاملات مقابل ٤٧,٠٧% للذكور ٢٠٠١م.

• ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي من ٤,٨% عام ١٩٩١م إلى ١٥,٧% عام ٢٠٠١م.

• وصلت نسبة مشاركة المرأة في النشاط التجاري ٤١,٧% في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت هذه النسبة ٢٤,٣% في عام ٢٠٠١م.

• في عام ٢٠٠٢ تم توظيف ١٦٤٦ امرأة في مختلف وزارات المملكة ، أي أن توظيف المرأة تضاعف بواقع ٣ مرات مقارنة بعام ١٩٩٩م و الذي فيه تم توظيف ٥٢٠ امرأة.

• يضم قطاعي التعليم و الصحة أكبر نسبة للنساء العاملات في الخدمة المدنية حيث تبلغ نسبتهما معاً ٨٢% من إجمالي القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي.

• يبلغ عدد النساء اللاتي يحملن عضوية غرفة تجارة و صناعة البحرين ١١٤٥ امرأة.

• شغلت أول سيدة أعمال منصب عضوة بمجلس غرفة تجارة و صناعة البحرين ابتداءً من الدورة الانتخابية (٢٥) التي جرت في أكتوبر ٢٠٠٢.

• يبلغ معدل الترقيات و الحوافز للقوى العاملة النسائية في الخدمة المدنية ٨% سنوياً .

• يبلغ معدل نصيب القوى العاملة النسائية في الخدمة المدنية من الحوافز التشجيعية ١٠% سنوياً.

• قدمت الدولة القروض للمشاريع المتناهية الصغر التي لاقت تجاوباً كبيراً من الفئات المستهدفة و خاصة النساء حيث شكلن حوالي ٨١% من المشاركين.

- بلغت نسبة الإناث العاملات المؤمن عليهن لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (الجهة المعنية بالتأمين على العاملين في القطاع الخاص) ٢٤% من إجمالي المؤمن عليهم لدى الهيئة في عام ٢٠٠٢م
- بلغ عدد الأسر البحرينية التي تعولها امرأة ١٠,٨٤% من إجمالي عدد الأسر البحرينية في عام ٢٠٠١.
- تصل نسبة السجلات التجارية المملوكة من قبل الإناث إلى ( للتحقق من النسبة المحدثة ) إجمالي السجلات التجارية.
- منح بنك البحرين للتنمية وهو بنك متخصص في دعم و تمويل المشاريع الخاصة الجديدة قروض تجارية لسيدات أعمال بمبالغ إجمالية قدرها ٣١٥ ألف دينار بحريني أي ما يعادل ٨٣١ ألف دولار أمريكي.
- تتلخص تعهدات الحكومة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في خلق فرص تدريبية أكبر للمرأة وفي هذا الإطار تم:
- تم تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دينار في ميزانية الدولة للبرنامج الوطني لتوظيف و تدريب المواطنين و قد استفاد من هذا البرنامج ٣٣٤ مواطن (١٠٣ ذكور- ٢٣١ إناث).
- تم تخصيص ٣٠ ساعة تدريبية لكل موظف في الحكومة في العام، و سوف تزداد هذه الساعات لتصل إلى ٥٠ ساعة مع بداية عام ٢٠٠٦ مما يعني تمتع المرأة بفرص تدريبية أكثر في المستقبل.
- إنشاء المجلس الأعلى للتدريب، و هو يتشكل من أطراف الإنتاج الثلاثة و هم الحكومة و غرفة تجارة و صناعة البحرين و الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.
- حصلت المرأة البحرينية على قدر جيد من الفرص التدريبية في قطاع الخدمة المدنية على مدار السنوات الخمس الماضية حيث تشير إحصائيات ديوان الخدمة المدنية إلى تدريب ٤٣% من مجموع القوى العاملة النسائية في وزارات الخدمة المدنية.
- خصصت الدولة ٥ ملايين دينار لمعهد البحرين للتدريب في إطار ميزانيتها لعام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حيث بلغ عدد النساء المتدربات ٦٦٨ مقابل ١٨٧٠ من الذكور في أكتوبر ٢٠٠١

#### باء- التحديات والعقبات المتبقية

- توفير فرص التدريب و التأهيل للمرأة بشكل أكبر في المستقبل.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات غير اعتيادية وإعادة تأهيل المرأة للانخراط في هذه القطاعات.

## سابعاً- المرأة والإعلام

### ألف- السياسات و التغيرات و البرامج التشريعية و البرامج المنجزة

• تنص المادة (٢٣) من دستور ٢٠٠٢ على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب ، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.

• مرسوم رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ بإعادة تنظيم وزارة الإعلام.

• مرسوم رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تنظيم وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام.

• مرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ بإعادة تنظيم وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام.

### ١- التدابير و البرامج والمشاريع المنجزة

• وضعت وزارة الاعلام استراتيجية وبرامج وخطط التنفيذ للوزارة (شؤون الاعلام) والقطاعات التابعة لها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، تهدف الى تعزيز مسيرة العمل الديمقراطي في إطار مبادئ الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات والبيانات مع التأكيد على نشر سيادة القانون وعدالة التطبيق وحماية الحريات وحقوق الانسان من خلال إقامة علاقات واتفاقيات إعلامية وثقافية وسياحية مع جميع الدول الشقيقة والصديقة.

• تناولت وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة قضايا المرأة و مسؤولية توعيتها وتنقيتها ، عن طريق تخصيص صفحات أسبوعية خاصة بالمرأة في بعض الجرائد المحلية ، وزيادة عدد البرامج التلفزيونية والاذاعية المتعلقة بذات الموضوع.

• تخطيط وتطوير البرامج لتشجيع الكوادر البحرينية من الجنسين للابداع في مجالات الثقافة والفنون.

• تعززت مكانة المرأة في مجال العمل الإعلامي وتطورت مشاركتها ومساهماتها بشكل ملموس بعد مؤتمر بيجين على مستوى وزارة الإعلام ومؤسساتها المرئية والمسموعة والمقروءة و كانت كالتالي:

- تبلغ نسبة العاملات في وزارة الإعلام ٣٠,٢٠ % ، في حين تبلغ نسبة الذكور بالوزارة ٦٩,٨٠ %.

- تشكل المرأة نسبة ٥٠ % من المحررين المحليين في الجرائد المحلية.

- تشكل المرأة نسبة ٥٠ % من إجمالي العاملين في جهاز الإذاعة الحكومي.

- تشكل المرأة حوالي ٣٠ % من نسبة العاملين في جهاز التلفزيون الذي يشمل قطاعات التقديم والإعداد و الإخراج.

- تبلغ نسبة مشاركة المرأة في المعارض و الفنون التشكيلية ٢٨ % حيث شاركت ١٢ فنانة من أصل ٤٢ فناناً.

- تبلغ نسبة مشاركة المرأة في المؤتمرات و المعارض الفنية الخارجية ٢٢% حيث شاركت ٦ فنانات من أصل ٢٧ فناناً.
- يبلغ عدد الطالبات الدارسات في قسم الإعلام بجامعة البحرين ضعف عدد الطلبة .

#### باء- التحديات والعقبات المتبقية

- استمرارية العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام.
- زيادة مشاركة المرأة و تحسين فرصها للتعبير عن آرائها و صنع القرارات في وسائط الإعلام المختلفة.

#### ثامناً- المرأة والبيئة

##### ألف- السياسات و التغيرات التشريعية و البرامج الناجحة

- ينص دستور مملكة البحرين في المادة (٩) ان الدولة تتخذ التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحياة الفطرية.
- تكفلت الدولة بوضع الضوابط والأنظمة المتعلقة بتراخيص المصانع والورش التي لها أضرار بيئية بشكل عام.
- ويجرى الآن حالياً دراسة قانون حماية العاملين (رجالاً ونساء) في المجالات الصناعية بما يضمن سلامة البيئة المحيطة وخلوها من الأضرار.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إنشاء جمعيات تعنى بشئون البيئة.

##### ١- التدابير والبرامج و المشاريع المنجزة

- تم وضع خطة لإدخال المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية لطلبة المدارس اناثاً وذكوراً من دون تمييز. كما أدخلت بعض البرامج المعتمدة عالمياً في المجال البيئي لطلبة المرحلة الثانوية من البنات GLOBE
- تقيم المملكة على المستوى الرسمي والأهلي من خلال الجمعيات التخصصية المؤتمرات والندوات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بدون تفريق بين الجنسين .
- إنشاء جمعية أصدقاء البيئة.
- قامت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية و الحياة الفطرية و البيئة بتشكيل لجنة أهلية من بعض مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالمواضيع البيئية لتنسيق العمل التطوعي في هذا المجال، وتسعى هذه الجمعيات لبث الوعي البيئي لدى المواطنين عامة والمرأة خاصة.
- وتساهم الجمعيات النسائية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بشكل فعال في هذا المجال حيث تم البدء بمشروع إعادة تدوير المخلفات(٢٠٠١) بالاشتراك مع وزارة البلديات والزراعة والقطاع الخاص.
- ونال برنامج المواطنة البيئية جائزة فورد للبيئة لدول غرب آسيا وشمال أفريقيا(٢٠٠٢).

- كما تشارك الجمعيات النسائية المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة في المحافل الدولية مثل مؤتمر قمة الأرض بجوهانسبرغ في أكتوبر ٢٠٠٢.
- تتولى امرأة رئاسة جمعية أصدقاء البيئة و التي وضعت عدة برامج توعوية لزيادة وعي المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة.

#### باء- التحديات والعقبات المتبقية

- زيادة وعي المرأة بالثقافة البيئية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبيئة المنزلية.
- زيادة الوعي المجتمعي بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية في ظل الزحف العمراني المتسارع.

#### تاسعاً- الطفلة الأثني

##### ألف- السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة

- أكد دستور مملكة البحرين على مبدأ المساواة وعدم التمييز وعلى ضرورة توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال.
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ١٩٩٩ بتشكيل لجنة وطنية للطفولة.
- شكلت وزارة الصحة لجنة حماية الطفل والتي تضم مهنيين من كل اختصاص وذلك للتعاطي مع حالات سوء المعاملة والوقاية منها.
- صدقت مملكة البحرين على تعديل الفقرة (٢) من المادة (٤٣) من اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة في نوفمبر ١٩٨٩ وذلك بموجب المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٠.
- شكلت وزارة الداخلية مؤخراً وحدة حماية الطفل للتعامل مع حالات سوء المعاملة والتحقيق فيها.
- التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والاعتمادات الفورية للقضاء عليها بموجب المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١.

##### ١- التدابير والبرامج والمشاريع الناجحة

- أنشئت كل من وزارة الاعلام ووزارة الدفاع دور حضانة ملحقة بها تقتصر على استقبال أطفال موظفيها فقط.
- تشجيعاً للنساء الملتحقات ببرامج محو الأمية، فقد تم انشاء دور حضانة في مراكز محو الأمية لرعاية أطفال الدارسات.
- شكلت لجان عمل في كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدراسة البنود الخاصة بكل منها في اتفاقية حقوق الطفل.

- تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال قسم المساعدات الاجتماعية المعونة المالية الشهرية للأطفال اليتامى وأطفال المسجونين وكذلك الأطفال المعاقين.
- أجرت اللجنة الوطنية للطفولة دراسة استقصائية في عام ٢٠٠٠ من أجل جمع وتوليف البيانات الخاصة بوضع المرأة والطفل في البحرين.

## ٢- متابعة المؤتمرات

- مشاركة صاحبة السمو في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالطفولة (بتكليف من جلالة الملك) إبريل ٢٠٠٢ ، أكدت فيها على التزام المملكة بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن بينها تلك المتعلقة بحقوق الطفل.
- المشاركة في فعاليات معسكر السلام الدولي التي أقيم في القاهرة في ديسمبر ٢٠٠٣.

## باء- العقبات والفجوات والتحديات المتبقية

- تفعيل قانون الاحداث بما يضمن تطبيق الدابيير الوقائية للاحداث.
- وضع استراتيجية وطنية للطفل.
- ادراج مرحلة رياض الأطفال ضمن النظام التعليمي الالزامي.

### الجزء الثالث

## الآليات والترتيبات المؤسسية التي وضعت لدعم متابعة وتنفيذ منهاج عمل بيجين

تعزيزاً للمساواة بين الجنسين التي كفلها الدستور البحريني وتمكيناً للمرأة البحرينية ورفعاً لشأنها بما يحقق لها مساهمة أكبر وأشمل في عملية التنمية في البلاد كمواطن يتمتع بكامل أهليته في الشراكة البناءة.

- أنشئ المجلس الأعلى للمرأة بموجب الأمر الأميري رقم ٤٤ لعام ٢٠٠١ ليكون المؤسسة الرسمية الاستشارية التي تعنى بشئون المرأة ذات تبعية مباشرة بصاحب الجلالة ملك البلاد المفدى وبرئاسة صاحبة السمو قرينة صاحبة الجلالة ، حيث يتمحور الهدف من إنشاء المجلس الأعلى على ثلاث مرتكزات :
  - الطابع الديني لحقوق المرأة.
  - الدستور والاتفاقيات الدولية التي أنظمت إليها المملكة.
  - المتغيرات العصرية التي طرأت على دافع المرأة والأسرة البحرينية.
- يعنى المجلس الأعلى للمرأة بالأمور التالية:
  - اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شئون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية.
  - تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها.
  - وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات.
  - تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني فيما يتعلق بالمرأة ووضع الآليات المناسبة لذلك.
  - متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة في مجال المرأة التقدم بما يكون لدى المجلس من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.
  - تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة وإيداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بها قبل عرضها على السلطة المختصة. والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة.
- وللمجلس ميزانية مستقلة، وتشتمل على إيراداته ومصروفاته، كما شكلت للمجلس أمانة فنية ترأسها أمين عام بدرجة وزير..
- وعلى صعيد المؤسسات التشريعية أولى مجلس الشورى اهتمام خاص بالمرأة حيث تم تشكيل لجنة خاصة بالمرأة والطفل بالمجلس بقصد مناقشة التشريعات والقوانين التي تخص المرأة والطفل ووضع المرأة العاملة في القطاع الأهلي وصحة الأم والطفل.
- وعلى الصعيد الأهلي تعنى المؤسسات الأهلية المعنية بشئون المرأة والتي بلغ عددها ١٦ جمعية نسائية واللجان النسائية المنبثقة من الجمعيات الدينية والمهنية والبالغ عددها ما يقارب



١٣ لجنة نسائية بتوعية المرأة بحقوقها وكيفية حصولها على هذه الحقوق , كما ساهمت هذه المؤسسات في تمكين المرأة البحرينية من الموارد الاقتصادية.

• يتعاون مع المجلس على المستوى التنفيذي جميع وزارات ومؤسسات المملكة الرسمية من هيئات وأجهزة وعلى رأسها الجهاز المركزي للمعلومات الذي يبدي اهتماما بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع إحصائياته والذي يعنى بـ:

- دعم أهداف الأجهزة الحكومية من خلال الاستغلال الأمثل لتقنية المعلومات.
- أن يكون المركز الرئيسي للمعلومات الإحصائية العامة.
- إدارة وتنظيم الانتخابات طبقاً لما تقتضيه القوانين المنظمة.

#### أولاً- من أهم المشاريع والإنجازات

##### ألف- على الصعيد الرسمي أو الأهلي

- صدور الأمر الأميري رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جائزة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة لتمكين المرأة البحرينية.
- صدور قرار وزارة الإسكان رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية وذلك تنفيذاً لتوصية المجلس الأعلى للمرأة بهذا الشأن على أثر الدراسة التي قام بها المجلس تنفيذاً لتكليف صاحب الجلالة الملك.
- الدراسة التي قام بها المجلس الأعلى للمرأة حول وضع المرأة المطلقة بتكليف من جلالة الملك أمام القضاء الشرعي من حيث تقدير النفقة، أساس هذا التقدير، عناصر النفقة، مدى اتفاق الإجراءات مع أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية-مشكلات التنفيذ- استئناف الأحكام - الوقت المستغرق لنظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذها - وضع الأسرة أثناء نظر الدعوى.
- فتحت مكاتب لتلقي شكاوي النساء في جميع محافظات المملكة تابعة للمجلس الأعلى للمرأة
- مشاركة المجلس الأعلى للمرأة في مشروع المحطة الواحدة لوزارة التجارة لسنة ٢٠٠٤م لتذليل الصعاب أمام المرأة البحرينية وتمكينها من ممارسة العمل التجاري .
- انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مارس ٢٠٠٢.
- تخصيص المراكز الاجتماعية في جميع محافظات المملكة كمقر للقاء الوالدين بأبنائهم في حالة انفصال الزوجين عوضاً عن مراكز الشرطة.
- إنشاء لجنة خاصة بالشباب من الجنسين في المجلس الأعلى للمرأة لإعدادهم كقادة يناصرون قضايا المرأة وحققا كانسان بغرس روح الديمقراطية لديهم.
- الانضمام إلى منظمة المرأة العربية ٢٠٠٢م.
- تشكيل فريق وطني يضم في تشكيلته الجانب الرسمي والأهلي لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

## باء- على صعيد مؤسسات المجتمع المدني

- للمرأة وجود في النقابات العمالية التي بدأ تأسيسها منذ صدور المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ بقانون النقابات العمالية في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢:
- فمن بين ٣٤ نقابة عمالية هناك ٤ نقابات ترأسها نساء .
- تشكل المرأة ٢٢,٥% من أعضاء مجالس إدارة النقابات ٢٠٠٢.

## ثانياً- التحديات والعقبات المتبقية

- دمج قضايا المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- لا تزال هناك بعض المجالات التي هي بحاجة الى تعزيز نمط البيانات عنها بشكل عام وحسب النوع الاجتماعي بشكل خاص مثل البيئة والمستوى الاقتصادية و العنف.
- لا تزال المؤسسات الرسمية والأهلية بحاجة إلى التوعية بأهمية التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار مشاركة المرأة في جميع مراحل التنمية.
- تعزيز قدرات المجتمع البحريني بكافة افرادة وفئاته بأهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي.
- عدم وجود دراسات متخصصة لمسح قضايا الجندر.

## ثالثاً- التدابير المستقبلية في مجال الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

- إقرار استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية والتي يعكف المجلس الأعلى على إعدادها.
- إعداد برنامج عمل وطني للنهوض بالمرأة البحرينية.
- تشكيل آليات لرصد التمييز في المؤسسات الرسمية والأهلية.
- عقد بروتوكولات بين المجلس الأعلى للمرأة والوزارات في المملكة والأجهزة المعنية لتيسير قنوات التعاون بين تلك الأجهزة والمجلس الأعلى للمرأة وبقصد التنسيق لتحقيق اقتراحات وتوصيات المجلس الأعلى وفقاً لاختصاصه في ذلك.
- دمج شئون المرأة في برامج عمل الوزارات ذات الصلة بقضايا المرأة.
- إنشاء قاعدة بيانات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي .
- إنشاء صندوق للنفقة يتبع وزارة العدل .
- اضافة صفة الاستعجال على قضايا المرأة .
- تعديل قانون الإثبات للتيسير على المرأة في إثبات ساحتها.

## الجزء الرابع التحديات الرئيسية و التدابير المستقبلية المتخذة لمواجهتها

تبذل المملكة جهوداً ملموسة في سبيل توفير أفضل مستوى من الخدمات و التسهيلات المختلفة للمواطنين و تولي الحكومة اهتماماً كبيراً للمرأة في هذا الصدد حيث تستهدف على الدوام رفع مستوى الخدمات المقدمة لها كما و نوعاً في مختلف المجالات، وعلى الرغم من ذلك فإنه ما تزال هناك بعض التحديات التي وضعت الدولة مجموعة من التدابير المستقبلية الكفيلة بمواجهتها:

### أولاً- التوجهات العامة للمملكة فيما يخص التدابير المستقبلية الخاصة بالجنسين

- استمرار اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق مستويات معيشية أعلى في المستقبل .
- الاستمرار في تدريب المعلمين من الجنسين و رفع كفاءاتهم تماشياً مع التكنولوجيا الحديثة.
- تعزيز التوجه نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين و إدماجهم في التعليم النظامي ما أمكن.
- التوسع في برامج مكافحة الأمراض الوراثية الموجهة للجنسين و للمرأة بشكل خاص.
- إنشاء مجلس نوعي لتقنية المعلومات لتنشيط الجانب التدريبي و رفع نسبة البخرنة في هذا القطاع الحيوي في ظل الزيادة المطردة في مجال تقنية المعلومات و الاتصالات في البلاد بما يضمن مقاربة النوع الاجتماعي.
- استمرار تأهيل و تدريب العمالة الوطنية (من الجنسين) و إدماجها في سوق العمل و إعداد الخطط في هذا المجال.
- التوسع في فتح مراكز توظيف في جميع محافظات المملكة ، بحيث تتم دراسة الوظائف الموجودة و توزيعها على أهل المنطقة (من الجنسين) حسب الأولوية مع مراعاة الكفاءة و المساواة بين الجنسين.
- رصد التشريعات البيئية الوطنية و تطويرها بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية.
- دعم البرامج التي تقدمها المؤسسات الأهلية و التي تخدم القضايا البيئية
- دعم و تشجيع الجهات و الجمعيات المختصة بدعم الطفولة.
- استمرارية تفعيل بنود اتفاقية حقوق الطفل .
- الاهتمام باحتياجات الأطفال من الفئات الخاصة كالمعاقين و الموهوبين

### ثانياً- التوجهات و التدابير المستقبلية الخاصة بالمرأة في مجالات الاهتمام الحاسمة

#### ألف- المرأة و الفقر

- العمل على توفير إحصائيات تفصيلية أكثر حول الوضع الاقتصادي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

- طرح برامج توعوية للمرأة بهدف تحفيزها نحو الاندماج في سوق العمل
- استمرار تدريب و تأهيل المرأة على التكنولوجيا الحديثة لإدماجها في سوق العمل و تحسين مستوياتها الاجتماعي.

### باء- المرأة والتعليم

- تعديل قانون التعليم بكافة مستوياته بما يواكب التطورات التقنية والعلمية.
- التوسع في التعليم و التدريب الفني و المهني للفتيات بما يتناسب و احتياجات سوق العمل .
- تحديث الخطط و المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقاربة النوع الاجتماعي و إزالة كافة أشكال الصورة النمطية للمرأة.
- توعية المرأة بالتخصصات المهنية المتطورة التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

### جيم- المرأة والصحة

- استمرارية تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة كما و نوعاً.
- تعزيز برامج التوعية الصحية المواكبة لخطط التنمية الصحية و العمل على اتباع أنماط السلوك المعزز لصحة المرأة.
- رفع الوعي بأهمية الفحص الدوري للنساء.
- رفع الوعي بأهمية الفحص الإلزامي قبل الزواج للتخفيف من الأمراض الوراثية.

### دال- المرأة والعنف

- القيام بدراسات لرصد ظاهرة العنف الموجه للمرأة .
- الانضمام الى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- بحث إصدار مشروع قانون أحكام الأسرة.
- تدريب القائمين على تطبيق القانون بكيفية التعامل مع هذه الحالات.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتسهيل التبليغ عن حالات العنف التي تتعرض لها المرأة.
- بحث مشروع فتح مكاتب للإرشاد الأسري في محافظات المملكة للتخفيف من حالات الطلاق و التفكك الأسري.
- توفير الحماية القانونية والقضائية للمرأة أثناء تعرضها للعنف.

### هاء- المرأة في مواقع اتخاذ القرار

- تفعيل المواد الواردة في الدستور و ميثاق العمل الوطني التي تكفل المساواة بين الجنسين.
- استمرارية مراجعة القوانين المحلية و تعديلها و تفعيلها بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية و بما لا يتعارض و أحكام الشريعة.
- اتخاذ الآليات و الإجراءات الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة و صنع القرار.

- خلق ثقافة مجتمعية تتقبل وجود المرأة في المراكز العليا مع التركيز على توعية المرأة بحقوقها في المشاركة السياسية على جميع الأصعدة.

#### واو- المرأة والاقتصاد

- تشجيع المرأة على إدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و توفير الدعم المناسب لها.
- العمل على الاستفادة من برامج التمويل الدولية و الإقليمية الموجهة للمشاريع المدارة من قبل النساء.
- مساعدة المرأة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية و الفرص و الخدمات العامة.

#### زاي- المرأة والإعلام

- العمل على تغيير الصورة النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام عن طريق تشجيع البرامج التي تبرز الدور الفاعل للمرأة في المجتمع كشريك في التنمية و الإنتاج.
- زيادة إدماج المرأة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الإعلامية بما يضمن مشاركتها في مراكز صنع القرار.
- دعم النساء المبدعات و إشراكهن في تمثيل المملكة في المؤتمرات و المحافل الثقافية و الفكرية.
- إعداد الأبحاث و الدراسات المعنية بدراسة تأثير وسائط الإعلام على تغيير أنماط السلوك إزاء المرأة و شراكتها مع الرجل في الحياة.

#### حاء- الطفلة

- ضمان كافة أشكال المساواة في المعاملة بين الجنسين في كافة المجالات.
- السعي لتوفير الحماية التشريعية للطفولة في مختلف المجالات .

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

الجدول ١ - نسب مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية والنيابية

Percentages of Woman Participation in Municipal and Parliament Elections

| الانتخابات النيابية ٢٠٠٢<br>Parliament Elections 2002 | الانتخابات البلدية ٢٠٠٢<br>Municipal Elections 2002 |
|---|---|
| 47.7%   | 51%   |

الجدول ٢ - عدد ونسبة المرشحين للمجلس البلدي و النيابي (الجولة الأولى ، الجولة الثانية)  
بحسب النوع الاجتماعي - ٢٠٠٢

Number and Percentage of Candidates in Municipal and Parliament  
( First Round , Second Round) Council by Gender - 2002

| Item               | رجال<br>MEN |        | نساء<br>WOMEN |        | البيان         |
|--------------------|-------------|--------|---------------|--------|----------------|
|                    | %           | عدد.No | %             | عدد.No |                |
| Municipal Council  | 89.9        | 275    | 10.1          | 31     | المجلس البلدي  |
| Parliament Council |             |        |               |        | المجلس النيابي |
| First Roun         | 95.8        | 183    | 4.2           | 8      | الجولة الأولى  |
| Second Roun        | 95.7        | 44     | 4.3           | 2      | الجولة الثانية |

Source: Central Informatics Organization

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

الجدول ٣ - عدد ونسبة المقاعد في مجلس الشورى بحسب النوع الاجتماعي - ٢٠٠٢ , ٢٠٠١  
 Number and Percentage of Seats in Consultative Council by Gender  
 2001 , 2002

| Years | رجال Men |     | نساء Women |     | سنوات التعداد |
|-------|----------|-----|------------|-----|---------------|
|       | %        | عدد | %          | عدد |               |
| 2001  | 90.00    | 36  | 10.00      | 4   | ٢٠٠١          |
| 2002  | 85.00    | 34  | 15.00      | 6   | ٢٠٠٢          |

#### المرأة و الاقتصاد

الجدول ٤ - نسبة العمالة البحرينية (١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع الاجتماعي وفقاً لقطاع المنشأة  
 (١٩٩١، ٢٠٠١)

Percentage of Working Bahrainis (15 Years+) By Establishment Sector  
 According to Gender (1991,2001)

| Establishment Sector | ٢٠٠١     |            | ١٩٩١     |            | قطاع المنشأة |
|----------------------|----------|------------|----------|------------|--------------|
|                      | رجال Men | نساء Women | رجال Men | نساء Women |              |
| Private              | 48.16    | 48.61      | 43.14    | 29.38      | خاص          |
| Government           | 47.07    | 48.87      | 49.99    | 67.52      | حكومي        |
| Co-operative         | 0.13     | 0.27       | 0.17     | 0.49       | تعاوني       |
| Others               | 0.27     | 0.56       | 0.66     | 1.19       | أخرى         |

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، التعدادات السكانية ١٩٩١، ٢٠٠١  
 Source: Central Informatics Organization, Censuses 1991, 2001

الجدول ٥ - نسبة العاملين البحرينيين ( ١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع الاجتماعي (١٩٨١-٢٠٠١ م)

Percentage Of Bahraini Working ( 15 Years And Above )By Gender  
(1981-2001)

| السنة | نساء  | رجال  | Year |
|-------|-------|-------|------|
| ١٩٨١  | 13.80 | 86.2  | 1981 |
| ١٩٩١  | 17.06 | 82.94 | 1991 |
| ٢٠٠١  | 23.5  | 76.5  | 2001 |

الجدول ٦ - التغير في القوة العاملة و معدل المساهمة في القوة العاملة للسكان البحرينيين (١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع الاجتماعي-تعداد (١٩٩٧-١٩٨١-١٩٩١-٢٠٠١)

Changes in Labour Force and Labour Force Participation Rate for  
Bahraini Population (15 yrs + ) by Gender - (1971, 1981, 1991, 2001)  
Census

| السنة | نساء                          |                                    | رجال                          |                                    | Year |
|-------|-------------------------------|------------------------------------|-------------------------------|------------------------------------|------|
|       | القوة العاملة<br>Labour Force | معدل المساهمة<br>Participation (%) | القوة العاملة<br>Labour Force | معدل المساهمة<br>Participation (%) |      |
| ١٩٧١  | 1,843                         | 4.3                                | 35884                         | 79.5                               | 1971 |
| ١٩٨١  | 9,250                         | 14.3                               | 51949                         | 77.8                               | 1981 |
| ١٩٩١  | 17,544                        | 18.7                               | 73118                         | 80.9                               | 1991 |
| ٢٠٠١  | 32,769                        | 25.9                               | 94354                         | 74.8                               | 2001 |



## المرأة والتعليم

الجدول ٧- عدد ونسبة البحرينيين (١٥ سنة فأكثر) الحاصلين على مؤهل ثانوي فأعلى بحسب نوع المؤهل والنوع الاجتماعي ٢٠٠١ (١٩٨١، ١٩٩١، ٢٠٠١)

Number & Percentage Of Bahraini Population (15 Years+) With At  
2001-Least Secondary Education By Type Of Education & Gender

| Highest Educational Level | Men رجال |        | Women نساء |        | أعلى مؤهل علمي    |
|---------------------------|----------|--------|------------|--------|-------------------|
|                           | %        | عدد    | %          | عدد    |                   |
| 1991                      |          |        |            |        |                   |
| Secondary Certificate     | 71.70    | 26,124 | 73.49      | 22,330 | ثانوي             |
| Above Secondary/Diploma   | 9.96     | 3,627  | 10.78      | 3,275  | دبلوم فوق الثانوي |
| B.Sc. Or B.A.             | 12.82    | 4,669  | 12.29      | 3,735  | بكالوريوس/ليسانس  |
| High Diploma              | 3.15     | 1,148  | 2.64       | 802    | دبلوم عال         |
| Master's Degree           | 1.76     | 641    | 0.62       | 189    | ماجستير           |
| Doctorate Degree          | 0.61     | 224    | 0.18       | 55     | دكتوراه           |
| TOTAL                     | 100.00   | 36,433 | 100.00     | 30,386 | المجموع           |
| 2001                      |          |        |            |        |                   |
| Secondary Certificate     | 69.96    | 43,232 | 70.15      | 42,177 | ثانوي             |
| Above Secondary/Diploma   | 8.98     | 5,550  | 10.31      | 6,199  | دبلوم فوق الثانوي |
| B.Sc. Or B.A.             | 13.03    | 8,049  | 14.34      | 8,620  | بكالوريوس/ليسانس  |
| High Diploma              | 4.68     | 2,891  | 3.93       | 2,363  | دبلوم عال         |
| Master's Degree           | 2.56     | 1,582  | 0.96       | 575    | ماجستير           |
| Doctorate Degree          | 0.79     | 490    | 0.32       | 190    | دكتوراه           |
| TOTAL                     | 100.00   | 61,794 | 100.00     | 60,124 | المجموع           |

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، التعداد العام للسكان و المساكن و المباني و المنشآت

٢٠٠١

Source: Central Informatics Organization, Kingdom of Bahrain, Population, Housing, Building & Establishment Census 2000

الجدول ٨ - التغير في مستوى انتشار الأمية بين البحرينيين (١٩٧١-٢٠٠١م)  
**Changes in Illiteracy Prevalence Rate for Bahraini Population**  
**(1971-2001)**

| السنة | نساء Women | رجال Men | YEAR |
|-------|------------|----------|------|
| 1971  | 76.1       | 46.4     | 1971 |
| 1981  | 48.1       | 25.2     | 1981 |
| 1991  | 28.7       | 13.3     | 1991 |
| 2001  | 17.0       | 7.5      | 2001 |

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات/ مملكة البحرين  
 Source: Central Informatics Organization, Kingdom of Bahrain

الجدول ٩ - دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية

| ٢٠٠٣/٢٠٠٤م |      | ١٩٩٩/٢٠٠٠م |      |                 |
|------------|------|------------|------|-----------------|
| إناث       | ذكور | إناث       | ذكور |                 |
| 55         | 56   | 56         | 58   | ابتدائي         |
| 8          | 15   | 5          | 13   | ابتدائي+إعدادي  |
| 19         | 14   | 18         | 12   | إعدادي          |
| 4          | 1    | 3          | 1    | إعدادي+ثانوي    |
| 13         | 8    | 12         | 8    | ثانوي عام+تجاري |
| 99         | 94   | 94         | 92   | المجموع         |

المصدر: وزارة التربية و التعليم/مملكة البحرين



---